السلطات قبل طبعها ، وبعد ذلك ارسلنا منها اثنتين وتسعين نسخة بالبريد العادي من اماكن مختلفة من المدن ومن المستعمرات والكيبوتزات ، حتى نضمن ان تنفذ احدى النسخ وتصل حيث نريد ، ثم اتبعنا ذلك بارسال نسخ من المذكرة الى كل السفارات الاجنبية في اسرائيل ، وارسلناها ايضا الى كل اعضاء الكنيست والوزراء ورئيس الوزراء وذلك لكي لا تتهمنا السلطات باننا نشكوها الى هيئات اجنبية مع اننا مواطنون في البلد .

بعد أن ارسلنا المذكرة ، قمنا بانشاء حركة اسميناها حركة « الارض » ووضعنا لها اهدافا ودستورا يقول « للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم في نطاق الاماني العليا للامة العربية » . وكنا نقصد بعبارة « في نطاق الاماني العليا للامة العربية » أن نؤكد على وحدة المصير بين شتى اقطار الوطن العربي وعلى قومية القضية، فالقضية في رأينا فلسطينية بقدر ما هي قومية وقومية بقدر ما هي فلسطينية .

ضمنا الاهداف والدستور مذكرة ارسلناها الى مسجل الاحزاب وحاكم اللواء طالبين الترخيص للحركة ، وبعد بضعة أشهر اجاب حاكم اللواء برفض تسجيل الحركة لانها تطالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وهذا يعني عمليا الغاء دولة اسرائيل .

ذاع خبر المذكرة ، فأحدثت ردود فعل عنيفة واجتمع الكنيست بكامل اعضائه ، ثم اجتمعت الوزارة لتبحث في مذكرة « الدس والاكاذيب » كما اختار ليفي أشكول ان يسميها ، وقال حينئذ اننا نفر من المشاغبين شوه سمعة اسرائيل في الخارج مشيرا بذلك الى ان مندوبي الدول العربية في الامم المتحدة استخدموا الحقائق الواردة في المذكرة للرد على ادعاءات جولدا مئير التي كانت تقول ان العرب في اسرائيل يعيشون في مستوى افضل من العرب في الدول العربية .

اثر ذلك ، قامت السلطة بحملة اعتقالات في كل قرى الجليل والمثلث شملتني كما شملت صبري جريس ومنصور كردوش وصالح برانسي . وجهوا لنا تهمة الاتصال بالدول العربية والخطر على أمن الدولة واقامة علاقات مع الفدائيين ومنظمة التحرير الفلسطينية وانشاء حركة سرية في الارض المحتلة. وبعد اسبوع من اعتقالنا اصدر ليفي أشكول قرارا بحل شركة الارض وحركة الارض واعتبارهما خارجتين على القانون . واذا اجتمع اكثر من عشرة من اعضائهما فان الاجتماع يعتبر غير قانوني ويعاقب عليه بالسجن عشر سنوات او بغرامة مالية او بالعقوبتين معا . وخلال اعتقالنا في سجن الجلمة جرى تحقيق طويل معنا ، ولكنهم لم يكونوا يحققون معنا في التهم الموجهة لنا بقدر ما كانوا يناقشوننا في السياسة : القومية العربية والوحدة والشعب الفلسطيني وحقوقه الاشتراكية . واذكر نقاشا جرى مع احد المحققين فهو يلقي ضوءا على طبيعة التفكير الصهيوني . قال الضابط ويدعى زيف : لنتحدث بصراحة . نحن دولة صغيرة تقف على رجل واحدة ، وانتم انشأتم حركة خطرة . القي القبض على واحد من عبلين مثلا فيقول لي أنا من اسرة الارض ولا دخل لي بحركة الارض ، والقي القبض على اخر من عكا فيقول لي انا من مؤيدي الارض ولست من شركة الارض وهذا يقول شركة الارض وذاك يقول حركة الارض . شيء فوق الارض وشيء تحت الارض ، صرنا في بلبلة من امرنا . نحن لا نأبه لكل العرب الذين في الخارج فنحن نعرف مدى امكانياتهم ونعرف مدى ما يفهمون عن اسرائيل . أما هنا فالامر مختلف ، هناك ٣٠٠ الف عربي فاذا وحدتموهم واستطعتم تجنيد خمسة الاف منهم في الحركة فسيكون ذلك خطيرا .

قضينا في السجن ثمانية عشر يوما ، قدمنا بعدها لمحكمة حيفا فقضت باخراجنا من السجن بكفالة قدرها ستة الاف ليرة . رفضنا أنا والاخ صبري وقلنا سنبقى في السجن فليس هناك من يكفلنا ، بعد ثلاثة ايام اخرجونا من السجن بكفالة قدرها نصف ليرة .

بعد ان خرجنا من السجن في العام ١٩٦٤ ، وضعونا قيد الاقامة الجبرية في البيوت مدة سنة ، اي أن الواحد منا يحظر خروجه من البيت من الساعة السادسة مساء حتى بعد شروق شمس اليوم التالي بساعة واحدة ، ويتوجب على كل منا ان يثبت وجوده في مركز الشرطة يوميا . وكانوا خلال هذه السنة يأتون الينا كل ثلاثة اشهر ويحاولون اقناعنا بالتبرؤ من حركة الارض فكنا نرفض ذلك . وكانت السلطة تهدف من حجزنا الى تقييد حريتنا مدة سنة تسبق الانتخابات التي كانت ستحل في العام ١٩٦٥ ، وتخويف العناصر التي تؤيدنا باشعارها أن مصيرها سيكون مماثلا لمصيرنا ومحاولة ارهابنا كي نعلن براءتنا من حركة الارض ليستخدم ذلك ضدنا فيما بعد لو اردنا دخول